

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة المراجعة المرنة للتمويل والشركة التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة أمر المراجعة الرئيس أثناء مراجعتنا
مخصص خسائر الائتمان/ الانخفاض في القيمة المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغت ذمم مديني التمويل الإسلامي للمجموعة ١,٢١٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١,١٢٨ مليون ريال سعودي)، والتي جنب مقابلها مخصص خسارة ائتمانية متوقعة يبلغ ٣٩,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٣٨,٥ مليون ريال سعودي). لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة، حيث إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن تقديرات هامة وأحكاماً من الإدارة وهذا له أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشمل المجالات الرئيسية للحكم ما يلي: ١. تصنيف ذمم مديني التمويل الإسلامي ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ بناءً على تحديد: (أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة هامة في مخاطر الائتمان عند نشأتها؛ و (ب) التعرضات للانخفاض في القيمة / التعثر بشكل فردي. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية"، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتماني المتوقعة بناءً على خسائر الائتمان المتوقع أن تنشأ خلال الاثني عشر شهراً القادمة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثنا عشر شهراً)، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو التعثر، وفي هذه الحالة، يعتمد المخصص على خسائر الائتمان المتوقعة التي قد تنشأ على مدى عمر ذمم مديني التمويل الإسلامي ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر"). قامت المجموعة بتطبيق أحكام إضافية لتحديد وتقدير احتمالية تعرض المقترضين لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ٢. إن الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر، والخسارة عند التعثر، والتعرض للتعثر تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتطوير وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المتعلقة بها وترجيحات الاحتمالات المتوقعة.	- توصلنا إلى فهم آخر وحديثنا حول تقييم الإدارة لمخصص خسارة الائتمان المتوقعة بخصوص ذمم مديني التمويل الإسلامي، بما في ذلك السياسة المحاسبية ذات الصلة والمنهجية النموذجية بما في ذلك أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها خلال السنة. - قمنا بمقارنة السياسات والمنهجية المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩). - قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ، واختبرنا فعالية تشغيل الضوابط الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة والتطبيقية لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة) على ما يلي: أ. نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الحوكمة على النموذج، والتحقق من صحته خلال السنة، وأي تحديثات للنموذج تم إجراؤها خلال السنة، بما في ذلك المدخلات الرئيسية والافتراضات والمخصصات الإضافية للإدارة، إن وجدت؛ ب. تصنيف ذمم مديني التمويل الإسلامي ضمن مراحل ١ و ٢ و ٣ وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب وتحديد التعرضات للتعثر / الانخفاض في القيمة بشكل فردي. ج. أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يقوم عليها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛ و د. تكامل بيانات المدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - بالنسبة لعينة من العملاء، قمنا بتقييم: أ. مدى ملاءمة التصنيف على النحو الذي حددته الإدارة؛ و ب. حسابات الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة؛ و ج. بالنسبة لذمم مديني التمويل الإسلامي المحددة، قمنا بتقييم تقدير الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، بما في ذلك تأثير الضمانات.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة أمر المراجعة الرئيس أثناء مراجعتنا
● لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة المعايير الخاصة بالمجموعة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات "التعثر" و"الانخفاض في القيمة بشكل فردي"، وتصنيفاتها ضمن مراحل. علاوة على ذلك، بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى ملاءمة التعرضات منخفضة القيمة؛ وتصنيفها لمحفظه ذمم مديني التمويل الإسلامي للمجموعة. ● قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية التي استخدمتها المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار حالة عدم التأكد والتقلبات في السيناريوهات الاقتصادية. ● قمنا بفحص مدى اكتمال ودقة البيانات التي تتعلق باحتسابات خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. ● وحيثما يتطلب الأمر، قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد ما يتعلق بالمتغيرات في الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة والترجيحات المحتملة والافتراضات المستخدمة في المخصصات الإضافية للإدارة. ● قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.	مخصص خسائر الائتمان/ الانخفاض في القيمة المتوقعة (تتمة) ٣. إن الحاجة إلى تطبيق المخصصات الإضافية الخاصة بالإدارة باستخدام حكم من خبير ائتماني لبيان جميع عوامل المخاطر ذات الصلة التي قد لا يمكن تحديدها في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. لا يزال تطبيق هذه الأحكام والتفديرات يؤدي إلى زيادة عدم التأكد في التقديرات ومخاطر المراجعة المرتبطة بها المتعلقة بعمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. راجع ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (الإيضاح ٣- (٣) حول الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ والإيضاح (٤) الذي يبين الإفصاح عن الأحكام والتفديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم الانخفاض في القيمة التي استخدمتها المجموعة والإيضاح (٢٩) الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في القيمة مقابل ذمم مديني التمويل الإسلامي؛ وتحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٤م
تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٤م، فيما عدا القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٤م متوفراً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار بديل ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة المراجعة المرنة للتمويل
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

• تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي تم تنفيذها لأغراض مراجعة حسابات المجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية



هشام عبدالله العتيقي
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٥٢٣)

الرياض: ١٩ رمضان ١٤٤٦ هـ
(١٩ مارس ٢٠٢٥)